القِيَم والمَبادئ العامّة التي تَقوم عليها منظومةُ حقوق الإنسان في القرآن الكريم

◆ **محمد أسعد ناصر**[1]

■ **خلاصة**

تُعتبَرُ قضيةُ حقوق الإنسان من القَضايا الهامّة التي تَشغلُ العالَمَ في تاريخنا المُعاصِر وحاضِرنا، وقد اشتدَّ الكلامُ على هذه القَضيّة بعدَ الحروب الدَّمويّة التي شهدَتْها وتَشهدُها البشريّةُ، حيثُ تعرَّضَت حقوقُ الإنسان لانتهاكاتٍ فظيعة. وقد اهتمَّ الباحثونَ المسلمونَ بهذه القَضيّة اهتمامًا واسعًا، وحاولوا الكَشفَ عن منظومةٍ الحقوقِ الإسلاميّة، اعتمادًا على القرآن الكريم والسُّنة الشَّريفة.

في هذا البحث نُحاولُ تسليطَ الضَّوءِ على هذه القضيّة بطَريقةٍ نُؤصِّلُ فيها لقِيَمٍ مثلِ: العَدالة، والمُساواة، والحرّية..إلخ، والمَبادئ العامّة كحقِّ الله، ومَوقعيّة الإنسان، وصِفات الإنسان..إلخ.

كما بيَّنا ما يمُكنُ أن يكونَ صالحًا كالمَبادئ القُرآنيّة، التي يَنطلقُ منها التَّشريعُ الحُقوقيُّ الإسلاميُّ، والقِيَم والأهداف السّامية، التي يُرادُ تَحقيقُها والوصولُ إليها، وتكريسُها انطلاقًا من هذه المَبادئ. وقد قُمنا بإظهارِ الرَّبطِ بينَ المَبادئ والقِيَم فيما بينَها، ثم الرَّبط بينَ القِيَم والمَبادئ بشكلٍ عامٍّ، وكيفيّة الوصولِ بها إلى استنباطِ حقوقِ الإنسانِ، على ضوءِ القرآنِ الكريم.

الكلمات المفتاحية: القرآن الكريم- حقوق الإنسان – القِيَم – الحرّية - الاختيار الإنساني.

١ - مختص في العلوم الدينية وأستاذ بالحوزة العلمية - قم المشرفة - إيران.

المقدِّمة

تُعتبرُ قضيّةُ «حقوق الإنسان» من القَضايا الهامّة التي تَشغلُ العالَمَ، وإنسانَ اليوم، على اختلاف دينه وانتماءاته وفئاته وطبقاته، خصوصًا بعدَما خاضَه ويَخوضُه من تحدِّيات وحروب وصراعات، يَكونُ فيها الإنسانُ آخرَ ما يُلتفَتُ إليه، حيثُ لا تُراعى فيها حتّى أبسَطَ حقوقِه، كحقِّه في الحياةِ والأمنِ والغِذاءِ، وغيرِها من الحقوقِ البَديهيّةِ الضَّروريّة.

ثمَّ إنَّ هذه القضيّةَ أخذَت تَنمو ويتوسَّعُ النِّقاشُ حولَها شيئًا فشيئًا، مع تأسيسِ عُصبةِ الأُمم، فالأُممِ المتَّحدة بعدَ الحربِ العالميّةِ الثانية التي شَهدتْها الإنسانيّةُ، وقد أعدَّت الأخيرةُ ميثاقًا وإعلانًا عالميًّا لحقوقِ الإنسان. وقد حاولَ الغربُ المُستكبرُ - على الرّغمِ من كونِه أكبرَ المُعتدينَ على حقوقِ الإنسانِ والمُميِّزينَ بينَ فئاته على أساسِ العِرقِ والجغرافيا - استغلالَ هذا المُصطلَحِ مُنصِّبًا نفسَه الحاميَ والمُدافعَ عنه، مُتَّهمًا في تاريخِنا المُعاصرِ وحاضرِنا الإسلامَ بانتهاكِ هذه الحُقوقِ، خصوصًا مع ظهورِ جماعاتٍ تكفيريّةٍ - من صَنيعتِه - تَعتدي على هذه الحُقوقِ بشكلٍ صارخٍ وبارزٍ.

ليسَ همُّنا هنا الحديثَ عن هذه التُّهمةِ ونقاشَها، وإنْ أمكنَنا القولُ بأنَّ ظاهرةَ العُنفِ هي ظاهرةٌ إنسانيّةٌ لا دينيّةٌ، عابرةٌ لكلِّ الأديان، بشهادةِ وقائعِ وأحداثِ الماضي والحاضرِ. وهذا الأمرُ دفعَ جملةً من الباحثينَ المسلمينَ لتَناوُلِ هذه القضيّةِ من وُجهةِ نظرٍ إسلاميّةٍ، ولكنْ من زاويةٍ دفاعيّةٍ لا تأصيليّةٍ في كثيرٍ من بحوثِهم.

وما يَهمُّنا في هذه الدِّراسةِ المُوجزةِ بيانُ أنَّ الإسلامَ - كرسالةٍ ودينٍ سماويٍّ خاتمٍ - قد اهتمَّ بمسألةِ حقوقِ الإنسانِ أيمَّا اهتمامٍ. وقد حاولَ من خلالِ منظومتِه التَّشريعيّةِ والأخلاقيّةِ المُنبثقةِ عن رؤيتِه التَّكوينيّةِ المُنطلقةِ من مبادئَ راسخةٍ، وتَحملِ في طيّاتِها قِيَمًا وأغراضًا ساميّةً، بيَّنَت

وفَصَّلَت، في الكتابِ الكريم والسُّنةِ المُبارَكةِ، تكريمَ الإنسانِ وحِفظَ حقوقِه، والبلوغَ به نحوَ تحقيقِ الهدفِ الأسمَى من وجودِه.

ولعلَّ من أقدمِ الوثائقِ - إن لم تكنْ الأقدمَ - التي تحدَّثَت ضمنَ رسالةٍ مُستقلّةٍ جامعةٍ عن شيءٍ من جوانبِ حقوقِ الإنسان "رسالةُ الحقوق" الشَّهيرةُ لإمامٍ من أئمّةِ الإسلامِ الحَنيف، وهو عليُّ بنُ الحسينِ زينُ العابدينَ عليه السلام. مُضافًا إلى ما صدرَ عن آبائه وأبنائه عليهم السلام، بدءًا من النبيِّ الأعظمِ صلى الله عليه وآله، وانتهاءً بخاتَمِ الحججِ الإمامِ محمّدِ بنِ الحسنِ عجل الله تعالى فرجه الشريف، من أحاديثَ مُتفرِّقةٍ تعرَّضَت لمسألةِ الحقوق، ونصَّتْ عليها، خصوصًا ما وردَ في رسالةِ الإمامِ عليٍّ عليه السلام لمالكٍ الأشترِ، حينَما ولّاهُ على مصرَ، حيثُ تعرَّضَ لبيانِ جُملةٍ من حقوقِ الرَّعيةِ على الوالي. وهي أحاديثُ تَستندُ في حقيقتِها وجوهرِها إلى بياناتِ القرآنِ الكريم، الذي أُمِرْنا بالتَّمسُّكِ به، وعَرضِ الحَديثِ عليه، وطَرحِ ما يُخالِفُه منها. فجاءَت هذه الأحاديثُ مُفسِّرةً لبعضِ الآياتِ تارةً، ومُفصِّلةً لِما أجملَتْه أُخرى.

وهذا إنْ دلَّ على شيءٍ فإنَّما يدلُّ على عظيمِ اهتمامِ الإسلامِ كما ذكرنا - بمَصدرَيه الرَّئيسيَّين - بقضيّةِ الإنسانِ وحُقوقِه. إذ يُمكِنُ لأدنى مُتأمِّلٍ في هذه النُّصوصِ - خصوصًا نصوصِ القرآنِ الكريم - أن يَرى كميّةَ الخطاباتِ الإلهيّةِ التي تحدَّثَت عن الإنسانِ وأصلِ خِلقتِه والغايةِ منها والهَدفِ من وجودِه وبيانِ وظيفتِه وحقوقِه وواجباتِه... وهي كلُّها مَوادُّ يُستفادُ منها في محاولتِنا لمعرفةِ حقوقِ الإنسانِ على ضوءِ القرآنِ الكريمِ، وفَهمِ القِيَمِ والمَبادئِ التي تَنبثِقُ عنها هذه الحُقوق.

ولأنَّ الحديثَ عن قضيّةِ حقوقِ الإنسانِ في المَنظومةِ الإسلاميّةِ ذو شجونٍ فإنَّنا سنَقتصرُ في هذه الدِّراسةِ المُختصَرةِ على بيانِ جانبٍ من جوانبِ هذه القضيّةِ الهامّة، حيثُ سنتعرَّضُ إلى بيانِ «القِيَمِ والمَبادئِ العامّةِ التي تَقومُ عليها مَنظومةُ حقوقِ الإنسانِ في القرآنِ الكريم».

أهمِّيّة البَحث

لا يَخفى على أحدٍ ما لِهذا البحثِ من أهميّةٍ، سواءٌ من جهةِ البحثِ عن «القِيَمِ والمَبادئِ» بشكلٍ عامٍّ، أم من جِهةِ استقائِها من «القرآنِ الكريم» بشكلٍ خاصٍّ.

فالقِيَمُ والمبادئُ هي الأساسُ الذي تَستندُ عليه أيُّ قضيّة، وكذا الحالُ في القضيّة محلّ البحث، فالبحثُ فيها يتكفَّلُ ببيان ما يَنبثقُ عنها من الحقوقُ وتَفصيلاتها وحدودها، سعةً وضِيقًا. هذا مضافًا إلى كون القِيَم والمَبادئ المَبحوث عنها هي لواحدة من أكثر القَضايا جدلاً، وهي قضيّةُ «حقوق الإنسان»، التي تحدَّثْنا أعلاهُ عن صَيروراتِ البحثِ فيها عالميًّا وإسلاميًّا.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فليس هناكَ أفضلُ من القرآن الكريم مَصدرًا ومُستقًى لهذه القِيَم والمَبادئ، فهو كلامُ الله المُعجزُ الذي فيه (تبيانٌ لكلِّ شيءٍ)، وهو مُوجَّهٌ للإنسان، بل هو كتابُ هدايةِ الإنسانِ الدّاعي إيّاهُ لِيَحيا حياةً طيِّبةً، والآخذُ بيده نحوَ تحقيقِ الهدفِ الأسمَى من وجودِه.

فمنَ الطَّبيعيِّ إذنَ بعدَ مُلاحَظة صاحبِ القُرآن، وما جاءَ فيه من هداية: ﴿**إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْآنَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ**﴾ [الإسراء: ٩]، والفئة المُستهدَفة فيه - أي الإنسان - أنْ نَفزَعَ ونَلجأ إلى القُرآن لبَيان المَبادئ والقِيَم الواقعيّة والصَّحيحة، التي يَنبغي أخذُها في الحسبانِ عندَ مُحاولتِنا استنباطَ «حقوق الإنسان».

هذا مضافًا إلى أنَّ القرآنَ لم يَذكرْ هذه الأمورَ تحتَ عنوانٍ جامعٍ لها، كـ «حقوق الإنسان» أو «مبادئ حقوق الإنسان»، فلا بدَّ من دراسات تَعكفُ على استخراجِ ما يَصلُحُ إدراجُه من هذه البَيانات تحتَ هذه العَناوين، وهذا ما سنُحاوِلُ القيامَ به فيما يلي.

إذن فهذه الدِّراسةُ المُختصَرةُ ستعمدُ إلى تَجميعِ بعضِ ما يَصحُّ الاعتمادُ عليه من الآيات المُبارَكة، ويُسهمُ في معرفة المَبادئ والقِيَم العامّة لحقوق الإنسان. كما أنَّها لَن تتعرَّضَ إلى شرحِ وتَفسيرِ كلِّ الجوانبِ التي تُشيرُ إليها الآياتُ المُبارَكة، بل ستكتفي بتَوضيحِ الجوانبِ المُتعلِّقة بعُنوانِ الدِّراسة والعَناوين التَّفصيليّة المُندرجة ضمنَها. كما أنَّنا سنقتصرُ على بيانِ أهمِّ ما يَصلُحُ - بنَظرِنا - ليكونَ من القِيَمِ والمَبادئِ العامّةِ لحقوقِ الإنسانِ في القرآنِ الكريم.

تحديدات ومصطلحات

يُمكِنُ الحديثُ في هذا العنوانِ مُطوَّلاً، بل يَصلُحُ هذا العنوانُ ليكونَ بحثًا مُستقلاً تُفصَّلُ فيه

المُصطلحاتُ الواردةُ، كبيان معنى «الحقِّ» و«الإنسان» و«حقوق الإنسان» و«المبادئ» و«القِيَم»، وتتبّع ذلك لغةً واصطلاحًا، وفي القرآن الكريم، وإجراء مُقارَنات بينَ المَفهوم الوَضعيِّ لهذه المُصطلَحات والمَفهوم الشَّرعيِّ والدِّينيِّ لها. إلا أنَّ البحثَ حقيقةً ليسَ مَعقودًا لبيان هذه الأمور على أهمِّيتها، لذلك سنَكتفي بتَوضيحِ مَعاني المُصطلَحاتِ بحسبِ استعمالِنا لها، وما أردناهُ منها في بحثِنا المُختصَرِ هذا. فنقول:

حقوقُ الإنسان: هي مجموعُ التَّشريعاتِ المَصوغةِ لبيانِ ما للإنسانِ من حقوقٍ فرديّةٍ واجتماعية.

المَبادئ: هي الأُسس والمُنطلقاتُ التي يَنطلِقُ منها ويَستنِدُ عليها التَّشريعُ الحقوقيّ.

القِيَمُ: هي الأهدافُ السّاميةُ والأغراضُ العاليةُ التي يُرادُ التَّوصُّلُ إليها بالتَّشريعاتَ الحقوقيّةِ المُنطلِقةِ من مبادئِها.

أولا: المَبادئ العامّة لحقوق الإنسانِ على ضَوء القُرآنِ الكَريم

المَبدأُ الأوَّل: حقُّ الله تعالى

يُعتبرُ هذا المَبدأُ هامًّا وأساسيًّا في المَنظومة الحُقوقيّةِ الإسلامية. وبه تَمتازُ المَنظومةُ الحُقوقيّةُ الإسلاميّةُ عن غيرِها، حيثُ جعلَت الأخيرةُ الإنسانَ محورَ كلِّ شيءٍ ومركزَه، فلا بدَّ من مراعاةِ حقوقِه وما يُحقِّقُ له رغباتِه أوَّلًا.

وقد جعلْنا هذا المبدأ أوَّلًا، وقدَّمْناه على غيرِه، تبعًا لما وردَ في رسالة الحُقوق للإمام زَين العابدينَ عليه السلام – وتبعًا لما يَقتضيه الحقُّ والواقعُ – الذي قال: «وأكبرُ حقوق الله عليك ما أوجبَهُ لنفسِه تبارك وتعالى، من حقِّه الذى هو أصلُ الحقوق، ومنهُ تُفرَّعُ»[1]. فنظريّةُ الحقوق من وجهة نظرٍ إسلاميّةٍ مُتفرِّعةٍ من حقِّ الله تعالى، إذ هو صاحبُ الحقِّ الحَقيقيِّ، بل هو الحقُّ كما

١ - محمد بن علي (الصدوق)، من لا يحضره الفقيه، باب الحقوق، ج ٢، ص ٦١٨.

في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [لقمان: ٣٠].

وبيانُ ذلك أنَّ الحقَّ لا بدَّ له من مَنشأ، وليس للإنسان على سواهُ، سواءٌ كانَ إنسانًا أم غيرَ إنسان، حقٌّ باعتبار عدم وجود الدّاعي لذلك، كالملكيّة مثلاً، بخلاف حقِّ الله تعالى على الإنسان مالكِ كلِّ شيءٍ بالملكيّة الحَقّة الحَقيقيّة، فهو المُنشئُ والمُوجِدُ والخالقُ والمالكُ لكلِّ شيءٍ، إذ يقول تعالى: ﴿وَلَهُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَتَّقُونَ﴾ [النحل: ٥٢]، ويقول: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [النور: ٤٢].

فاللهُ تعالى بملكيّته التّكوينيّة هذه هو الذي أعطى المكانةَ الرَّفيعةَ للإنسان - كما سيُبيِّنُ أدناهُ - وهو الذي مكَّنَ الإنسانَ من حقوقه، وأوجبَ احترامَه، وجعلَ لبعضِ النّاسِ على بعضٍ حقًّا. حتّى إنَّه تعالى، الذي لا مُكرِهَ له، وليس فوقَه آمرٌ يأمرُهُ وناهٍ ينهاهُ، أوجبَ للإنسان على نفسه، بمَنِّه وإحسانه وتفضُّله ورحمته ورأفته، جُملةً من الحقوق، فحقَّ على نفسِه النُّصرةُ للمؤمنينَ، حيثُ قال: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]

ويتفرَّعُ على ما تقدَّمَ:

١. لزومُ مراعاةِ حقِّ اللهِ تَعالى أوَّلًا وبالذّاتِ.

٢. لزومُ مُراعاةِ حقوقِ مَن جعلَ اللهُ له حقًّا - كالإنسان- ثانيًا.

٣. حقُّ اللهِ تعالى أهمُّ الحقوقِ ومَبدؤُها.

المَبدأ الثاني: مَوقعيّةُ الإنسان في نظام الخَلقِ (خلافة اللهِ والتّكريم الإلهيّ)

قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، تُخبرُنا هذه الآيةُ عن المرّةِ الأولى التي تَحدَّثَ فيها اللهُ تعالى عن الإنسانِ، وأنبأنا

فيها القرآنُ بعدَ ذلك، مُخبرًا ملائكتَه عن المَخلوق الجديد المُتمثِّل بآدَمَ (على نبيِّنا وآله وعليه أفضلُ الصَّلاة والسَّلام)، الذي سيُخلِّفُه في أرضه، وأنَّه حاملٌ أمانةَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿**إِنَّا عَرَضنَا ٱلأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلأَرضِ وَٱلجِبَالِ فَأَبَينَ أَن يَحمِلنَهَا وَأَشفَقنَ مِنهَا وَحَمَلَهَا ٱلإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُوما جَهُولا**﴾ [الأحزاب: ٧٢]، وهذه الآيةُ تُنبئُ عن قابليّات واستعدادات هذا المخلوق الجَديد لتحمُّل التَّكاليف الإلهيّة، وتحقيق إرادته على الأرض. وقد أشار تعالى إلى مسألة استخلاف الإنسان في مواردَ أُخرى، كما في قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُم خَلَٰٓئِفَ ٱلأَرضِ**﴾ [الأنعام: ١٦٥]، وغيرها من الآيات المُبارَكة.

ثمَّ أنبأنا تعالى في مَواردَ أُخرى عن مكانة هذا المَخلوق الجديد، وأنَّه مَخلوقٌ كريمٌ كرَّمَه اللهُ عزَّ وجلَّ وفضَّلَه على كثيرٍ ممّا خلقَ، رازقًا إيّاهُ، ومُسخِّرًا له ما حولَه، ومُفضِّلاً إيّاهُ على كثيرٍ من مخلوقاته: ﴿**وَلَقَد كَرَّمنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلنَٰهُم فِى ٱلبَرِّ وَٱلبَحرِ وَرَزَقنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلنَٰهُم عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّن خَلَقنَا تَفضِيلا**﴾ [الإسراء: ٧٠]، وقال: ﴿**أَلَم تَرَوا۟ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلأَرضِ وَأَسبَغَ عَلَيكُم نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً**﴾ [لقمان: ٢٠]، وهذا المَعنى مُستفيضٌ في كثيرٍ من الآيات. كما أنَّه تعالى أحسَنَ خلقَ الإنسانِ على أجمَلِ صورةٍ وهَيئةٍ: ﴿**لَقَد خَلَقنَا ٱلإِنسَٰنَ فِىٓ أَحسَنِ تَقوِيمٍ**﴾ [التين: ٤].

وإذا أردْنا أن نُجملَ الكلامَ في هذا المَبدأ نَخلُصُ إلى القول إنَّ الإنسانَ مَخلوقٌ كريمٌ عندَ الله، مُزوَّدٌ بقابليّاتٍ تُخوِّلُه أن يكونَ خليفةَ اللهِ المُحقِّقَ للإرادةِ الإلهيّة بشقِّها التَّشريعيِّ، ومنها الحقوقُ.

فنستنتجُ من ذلك:

١. لزومُ مراعاة الحقوق اللاّئقة بمَكانة هذا الإنسان كالحُقوق العامّة المُشتركة، من قَبيلِ حقِّ الرِّعايةِ في الصِّغرِ، والرِّفقِ في الكِبرَ، والحقِّ في الحياةِ والأمانِ والغِذاءِ والتَّعلُّم، وغيرِ ذلك.

٢. أنَّ الإنسانَ هو بذاته المَعنيُّ بإنفاذ هذه الحقوق وإحقاقِها في الحياة الدُّنيا، استنادًا إلى كونه خليفةَ اللهِ الذي سخَّرَ له الكثيرَ من الإمكاناتِ من حَولِه.

المَبدأ الثّالث: الاختيارُ والإرادة الإنسانيَّين

يُحدِّثُنا اللهُ عزَّ وجلَّ في كتابه الكريم عن مبدأ أساسيٍّ وهامٍّ، وهو أنَّ هذا الإنسانَ كائنٌ مُختارٌ ذو إرادة، له ما كسبَ وعليه ما اكتسبَ، على حدِّ تَعبيرِ القُرآن. حيثُ قال تعالى في كتابه الكريم في معرضِ حَديثه عن الإنسان: ﴿**إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورًا**﴾ [الإنسان: ٣]، مُحمِّلاً إيّاهُ مسؤوليّةَ أفعاله المُنبثقة عن اختياره: ﴿**وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمۡ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسۡتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٖ كَٱلۡمُهۡلِ يَشۡوِي ٱلۡوُجُوهَ بِئۡسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتۡ مُرۡتَفَقٗا*إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا*أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمُ ٱلۡأَنۡهَٰرُ يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَيَلۡبَسُونَ ثِيَابًا خُضۡرٗا مِّن سُندُسٖ وَإِسۡتَبۡرَقٖ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ نِعۡمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتۡ مُرۡتَفَقٗا**﴾ [الكهف: ٢٩- ٣١]، وقالَ: ﴿**قَدۡ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمۡ فَمَنۡ أَبۡصَرَ فَلِنَفۡسِهِۦ وَمَنۡ عَمِيَ فَعَلَيۡهَا وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِحَفِيظٖ**﴾ [الأنعام: ١٠٤] وغيرها من الآياتِ المباركاتِ التي تُشير إلى هذه الحَقيقة.

فالاختيارُ إذنْ مبدأٌ لاكتسابِ الفَضائلِ، وهو ما يُحرِّكُ الإنسانَ نحوَ الكمال واكتسابِ القيَمِ العُليا، ولذلك لا يُمكنُ أحدًا - وفقَ النَّظرةِ الإسلاميّة - أن يَحذفَ هذا المَبدأَ من ضِمنِ أُسسِ الحَركةِ الإنسانيّةِ نحوَ الكمال. فالإنسانُ باختياره يَغتنمُ حقوقَه ويَستوفيها، وباختياره يُعطى الحقوقَ لغَيره ويَسلبُها. وباختياره يُنفِّذُ حقوقَ الله تعالى المُكسبةِ لهُ حُقوقَه على ما بيَّنّا.

وقد جعلَ بعضُ العلماء، كالشَّيخ اليزدي[1]، هذا المَبدأَ فوقانيًّا عامًّا، يُقارَبُ على أساسه كثيرٌ من القَضايا، ومنها الأخلاقُ الإنسانيّةُ. ولا يَخفى ما لهذا الأمرِ من دَخالةٍ في مسألةِ الحقوقِ والارتباطِ بينَها وبينَ الأخلاقِ، فمسألةُ الحقوقِ ببُعدٍ من أبعادِها ذاتُ جانبٍ أخلاقيٍّ لا حقوقيٍّ فقط.

وعلى كلِّ حالٍ فإنَّ هذا المَبدأَ يُشيرُ إلى أنَّ الإنسانَ بناءً على كونِه مُختارًا مُريدًا فإنَّه:

---

١ - محمد تقي اليزدي، الأخلاق في القرآن الكريم، ج ١، ص ٢٧.

١. مُتحمِّلٌ لأداء حقوقِ الآخَرينَ، وعدمِ التَّعدّي عليهِم، والتَّفريطِ بحُقوقِهم.

٢. مُكتسبٌ للحقوق، بمَعنى أنَّ كثيراً من حقوقه اكتسابيّةٌ له، شأنُهُ أن يَنالَها بمقدارِ تَفعيله لهذه الإرادةِ في المَوردِ الصَّحيحِ، في المنظومتَينِ التَّشريعيّةِ الإلهيّةِ والقانونيّةِ العَقلائيّةِ.

المَبدأ الرّابع: نظامُ الوِلاية والقِيادة الإلهيّة

لم يَخلُق اللهُ تعالى الإنسانَ في هذه الدُّنيا مُعتزلاً إيّاهُ، تاركًا له حريّةَ الاختيارِ مُطلَقًا، وتَحكيمَ ما يُريدُ ومَن يُريدُ، بل جعلَ له في هذه الحياةِ الدُّنيا نظامَ هدايةٍ تشريعيّةٍ، قائدُه في كلِّ زمانٍ ومكانٍ هو اللهُ جلَّ وعَلا، ومَن جعلَ له الحُجيّةَ والولايةَ في الدُّنيا وعلى هذه الأرضِ. وقوامُ هذا النِّظامِ قائمٌ على مراعاةِ مصلحةِ المُولَّى عليهِم وإعطائِهم حقوقَهم. ومِن أجلِ ضمانِ ذلك نجدُه تعالى قد جعلَ الوليَّ - وهو الإنسانُ- صاحبَ المَنصبِ الأعلى في هذه المَنظومةِ، والمُتبوِّئَ لأعلى مَراتبِ الخلافةِ الإلهيّةِ، المُشارِ إليها أعلاهُ، مَن تتجسَّدُ فيه أرقى الصِّفاتِ، فكانَ إمّا رَسولاً أو إمامًا أو مِن الذين آمنوا، حيث قالَ، عزَّ مِن قائلٍ: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم رَٰكِعُونَ**﴾ [المائدة: ٥٥]، وأمرَ النّاسَ بإطاعةِ الرُّسلِ بوَصفِهم أولياءَ لَه فقال: ﴿**وَمَآ أَرسَلنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذنِ ٱللَّهِ**﴾ [النساء:٦٤]، وقال في آيةٍ أُخرى: ﴿**وَجَعَلنَٰهُم أَئِمَّةً يَهدُونَ بِأَمرِنَا وَأَوحَينَآ إِلَيهِم فِعلَ ٱلخَيرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ وَكَانُواْ لَنَا عَٰبِدِينَ**﴾ [الأنبياء: ٧٣].

كما يُفهَم من هذه الآيةِ أنَّ الأنبياءَ، بوصفِهم قادةَ المَشروعِ الإلهيِّ، وأئمّةَ النّاسِ، مأمورونَ بمُراعاةِ مَصلحةِ مَن وُلُّوا عليهم، من خلالِ فِعلِ ما فيه خيرٌ لَهم، وحثِّهم على مُراعاةِ حقِّ اللهِ تعالى في تَحقيقِ قيمةِ العُبوديّةِ - الآتي ذكرُها ضِمنَ القيَمِ - من خلالِ تأديةِ الفُروضِ الواجبةِ، وهي القيمةُ التي تكرَّسَت بسُلوكِهم وأدائِهم العَمليِّ، حتّى استحقُّوا مقامَ العُبوديّةِ: ﴿**وَكَانُواْ لَنَا عَٰبِدِينَ**﴾.

كما أنَّه بناءً على مراعاةِ هذه المَصلحةِ يتحقَّقُ مُقتضى الولايةِ في الوليِّ من غيرِ المَعصومينَ،

فبمُراجعة المَنظومة الفقهيّة لدى الشِّيعة الإماميّة نَرى أنَّ الفُقهاءَ قد أشاروا إلى سقوط ولاية الوَليِّ عندَ إخلاله بمَصلحة النّاس. كما جعلَ اللهُ تعالى للأبِ وإنْ عَلا - أي أبي الأبِ وما فوقَه ... - الولايةَ على جملة من مصالح أولادهم، ومَنعهم من الإضرار بها، والتَّصرُّف بها، بما يُخالفُ مصالحَهُم - كما أشارَ بعضُهم - وسلبَهُم الولايةَ عليهم إذا ما عَمدوا إلى ذلكَ.

ويتفرَّعُ على ذلك:

١. حقُّ الإنسانِ والجماعةِ على الوليِّ مراعاةُ الحقوقِ ورعايةُ المَصالحِ الفَرديّة والجَماعيّة.

٢. حقُّ الوليِّ في القيادةِ، وضرورةُ تأديةِ الحقوقِ له، كالطّاعةِ حالَ رعايته لهذه المَصالحِ.

المَبدأ الخامس وجودُ الآخرة

تُعتبرُ الحياةُ الدُّنيا في الثَّقافة الإسلاميّة - بالاستناد إلى القرآن الكريم والرِّوايات الشَّريفة - مَمرًّا ومَزرعةً للآخرة، يَحصد فيها الإنسانُ ما تمكَّنَ من عملِ الخَير، وأنَّ الدُّنيا دارُ فناءٍ واختبارٍ وبلاء، يتحدَّدُ من خلالها المَصيرُ الأُخرويُّ للإنسان، حيثُ الخلودُ والحياةُ الطيِّبةُ. وأنَّ القِيَمَ والأهدافَ الدُّنيويّةَ، مهما ارتقَت، تَبقى دُنيويّةً، أي أدنى قيمةً بلحاظ أهداف وقِيَم عالَم الآخرة.

فقالَ في كتابه الكريم، واصفًا الدُّنيا والآخرة: ﴿**وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنيَا إِلَّا لَهو وَلَعِب وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْأَخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ لَو كَانُوا يَعلَمُونَ**﴾ [العنكبوت: ٦٤]، مُعتبرًا الفائزَ الحقيقيَّ هو ذلك الذي يُحقِّقُ الفوزَ بالنَّظر إلى قِيَم الآخرة، واصفًا الحياةَ الدُّنيا باللَّهو واللَّعب، وبمَتاع الغُرور: ﴿**كُلُّ نَفس ذَآئِقَةُ ٱلْمَوتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّونَ أُجُورَكُم يَومَ ٱلْقِيَمَةِ فَمَن زُحزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَد فَازَ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنيَا إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ**﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ﴿**ٱعلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنيَا لَعِب وَلَهو وَزِينَة وَتَفَاخُرُ بَينَكُم وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمَوَٰلِ وَٱلْأَولَٰدِ كَمَثَلِ غَيثٍ أَعجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَٰمًا وَفِى ٱلْأَخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيد وَمَغفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضوَٰنٌ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنيَا إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ**﴾ [الحديد: ٢٠]. ثم يَذمُّ ويَتوعَّدُ مَن يَشتري دُنياهُ بآخرته، فيُضيِّعُ

القيَمَ الأخرويّةَ السّاميةَ في سبيلِ حياةٍ زائفة: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِ فَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٨٦].

يُضافُ إلى ذلك أنَّه بلحاظِ القيَمِ الأخرويّةِ يقعُ التَّمايُزُ والتَّفاوُتُ بينَ النّاسِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ [الحجرات: ١٣]. ولا تتحقَّقُ التَّقوى إلا بمُراعاةِ حقِّ الله تعالى، وحقوقِ النّاسِ التي أوجبَها اللهُ تعالى، والتي بها يَستحِقُّ الإنسانُ المكانةَ العظيمةَ أُخرويًّا.

ويتفرَّعُ على ذلك:

أنَّ بعضَ ما يَظنُّه ويَتوهَّمُه الإنسانُ من حقوقٍ له تَحفظُ وتُحقِّقُ مَصالحَه في الدُّنيا، من سعادةٍ وغيرِها، ما هي إلا وَهمٌ، حيثُ يتجاهَلُ فيها ما يُحقِّقُ ويَحفَظُ مَصالِحَه الحَقيقيّةَ التي هي بلحاظِ عالَمِ الآخرةِ.

مبدأُ وجودِ الآخرةِ مبدأٌ باعثٌ للنّاسِ على إعطاءِ الحقوقِ الكاملةِ التي أوجبَها اللهُ تعالى لبَعضِهم على بعضٍ، كنتيجةٍ طبيعيّةٍ للوَعدِ والوَعيدِ الإلهيَّين.

ثانيًا: القِيَم التي تَقوم عليها حقوقُ الإنسان

القيمة الأولى: العبودية لله تعالى

وهي انعكاسٌ لمبدأ التَّوحيد، وحقِّ الله تعالى، الذي مرَّ ذِكرُه أعلاهُ، وقد اعتبرَها اللهُ تعالى الغرضَ من خلق الإنسان وإيجاده، وأنَّ تحقيقَ الإنسانِ لها في نفسه هو كمالٌ له ولإنسانيّته: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]. وهي قيمةٌ جليلةٌ عَمِلَ الأنبياءُ عليهم السلام على إحقاقِها في مجتمعاتهم، وفي نفوسِ مَن اتَّبعوهُم وصدَّقُوا بهم وأمرُوا بها جميعَ مَن عَرفوهُم: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحٗا قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ وَٱسۡتَعۡمَرَكُمۡ فِيهَا فَٱسۡتَغۡفِرُوهُ

﴿ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٞ مُّجِيبٞ﴾ [هود: ٦١]، ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمۡ هُودٗا قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ٦٥]، ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشۡرِكَ بِهِۦٓ إِلَيۡهِ أَدۡعُواْ وَإِلَيۡهِ مَـَٔابِ﴾ [الرعد: ٣٦] .

ولهذه القيمة انعكاسٌ إيجابيٌّ واضحٌ على ذات الإنسان وعلى المجتمع. أمّا على ذاته فهي كمالُه وأحدُ غايات خَلقه، كما في الآية الأولى المذكورة أعلاهُ، التي قال العلاّمةُ الطباطبائيُّ (قدّس سرّه) في معرض تَفسيره لها: «وقوله: (إِلاَّ لِيَعْبُدُون) استثناءٌ من النَّفي لا ريبَ في ظهوره في أنَّ للخلقة غرضًا، وأنَّ الغرضَ العبادةُ، بمَعنى كونهم عابدينَ لله، لا كونه مَعبودًا...»، إلى أن قال: «... فالعبادةُ غرضٌ لخِلقةِ الإنسان، وكمالٌ عائدٌ إليه، هي وما يَتبعُها من الآثار كالرَّحمة والمغفرة وغيرِ ذلك»[1].

وأمّا على الصَّعيد الاجتماعيِّ، فالعبوديّةُ هي التي تُكسبُ الإنسانَ تحرُّرًا من قيود نفسه وشَهواته، كحبِّ المال وجَمعه بأيِّ طريقة اتَّفقَت، وحُبِّ التَّسلُّط والاستعلاء والتحكُّم وتَسخير الآخَرينَ وظُلمهم واستغلالهم لتَحقيق مآربه ومَكاسبه. وهذه الأمورُ فيما لو استأثرَت بالإنسان تمَنعُه من إعطاء وتأدية الحقوق لأصحابها. بخلاف ما لو راعاها فإنَّها تُنقذُهُ من التوزُّع والانقسام والاثنينيّة وازدواجيّة المَعايير، وتُخلِّصُه من التَّردُّد والنِّفاق، بسبب وحدة الاختيار والاتِّجاه. كما أنَّ تكريسَ العبوديّة لله في النَّفس يُشعرُ الإنسانَ بالمُساواة والعَدل بينَ النّاس، حيثُ يَتساوَونَ في صفة العبوديّة لله الواحد الأحَد.

فالعُبوديّةُ مقابلَ الكبرياء والأنانيّة، اللَّتان لا تَصحّان للإنسان، ولا تَبغيان له تحرُّرًا من عبوديّته لنفسه وشهواته، وبَعثًا له على تحقيق إرادة الله مَنشأ الحُقوق ومَبدئها.

القيمة الثانية: العَدالة

تُعتبرُ العدالةُ من جملة القِيَم الهامّة والأهداف الأساسيّة السّامية في الإسلام، خصوصًا لدى

١ - محمد حسين طباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج ١٨، ص ٣٨٦.

الشِّيعة الإماميّة، الذين جعلوا صفةَ العَدل الإلهيِّ من أهمِّ المُعتقَدات، وأصلاً من أصول الدِّين. وقد جاء في القرآن الكريم ما يُؤكِّدُ على ذلك. حيث حثَّ النّاسَ على رعاية العَدالة في كافّة أبعاد حياتهم (الفرديّة، الاجتماعيّة، الاقتصاديّة، السِّياسيّة، وفي أقوالهم وسلوكيّاتهم)، وأن يَجعَلُوا ذلكَ مُقدِّمةً لجميع الأعمال التي يَقومونَ بها. فأمرَ اللهُ تعالى في كتابه الكريم النّاسَ بالعَدل، فقال: ﴿**إِنَّ اللَّه يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ**﴾ [النحل: ٩٠]، وجعلَها من العبادات حيث قال: ﴿**اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾ [المائدة: ٨].

كما أمرَ بتحقيق العَدالة في مختلف جوانب الحياة، في أقوالنا: ﴿**وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُو**﴾، وأفعالنا - حتّى عندَما نكونُ مَظلومينَ - فقالَ: ﴿**وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾ [المائدة: ٨]. كما جعلَها أحدَ المَهامِّ الأساسيّة للأنبياء (عليهم السلام) التي أرسلَهم بها فقال: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ**﴾ [الحديد: ٢٥].

ففي سلسلة القيَم الإسلاميّة تتربَّعُ العَدالةُ ضمنَ القيَم العُليا، بحيثُ تكونُ محورًا لا بدَّ من مُراعاته، للحفاظ على القيَم التي تَدور في فلكها، والتي بدَورها - أي تلك القيَم - تقعُ في طريق تَحقيق العَدالة، كقيمة الحُرِّية التي سيأتي الحديثُ عنها، وبدَورها تكونُ العدالةُ طريقًا للوُصول إلى الأهداف والقيَم التي تقعُ على رأس السِّلسلة القيَميّة، كقيمة العُبوديّة التي مرَّ الحديثُ عنها في النُّقطة السّابقة.

وبالإضافة إلى كون العَدالة محورًا للكثير من القيَم، وسَبيلاً لتحقيق رأس الهَرم فيها، فإنَّها وبدَورها تَنبعُ من المَبادئ الإسلاميّة السّامية التي تحدَّثْنا عنها في المحور الأوَّل، وذلك لأنَّ القيَمَ هي صورةُ المَبادئ بوَجهها الفَرديِّ والاجتماعيِّ، وبهذا يتَّضحُ أنَّ العدالةَ هي صورةُ المبادئ العُليا بشاكلتها الحياتيّة، فبها تظهرُ حاكميّةُ الله تعالى في الأرض، وبها تتحصَّلُ حقوقُ الأفراد والجماعات، وبهذا وذلك تَبرزُ المَبادئُ السّاميةُ في حياة الإنسان العمليّة، وبهذا البَيان يَظهَرُ أنَّ خلافةَ الإنسان لله تَعالى ولمَشروعه على الأرض، التي تحدَّثْنا عنها في المَبادئ، تَظهرُ صورتُها الحياتيّةُ بطلب الله تعالى من الإنسان أن يكونَ عادلاً، ويَحفَظُ العدلَ في مجتمعه، وكأنَّ الخطابَ

الذي تحدَّثْنا عنه في المَبادئ بأنَّ الإنسانَ خليفةُ الله تعالى يَظهرُ على مستوى القِيَم بأنَّ الإنسانَ مُطالَبٌ بالعَدل وإقامته، فالعَدالةُ هي القِيمةُ التي على أساسِها يتمُّ رسمُ الحُدودِ في العلاقاتِ بينَ البشر، للوصولِ إلى هدفِ الخِلقة وهي - على حدِّ تعبيرِ الشَّهيد محمد باقر الصَّدر (قدّس سرّه) - الأساسُ الّذي قامَت عليه مسؤوليّاتُ الجَماعة في خلافتها العامّة، هو الوجهُ الاجتماعيُّ للعَدل الإلهيِّ الذي نادَى به الأنبياءُ، وأكَّدَت عليه رسالةُ السَّماء[1]. والعدالةُ إنمَّا تتحقَّقُ في ضوءِ تكامُلِ المُجتمعِ وإيصالِ الحُقوقِ.

القيمة الثالثة: الحُرِّية

الحُرِّيةُ قيمةٌ أساسيّةٌ لحقوق البَشر التي تتضمَّنُ رفضَ الظُّلم والسَّعيَ في الأرضِ لتَحقيق غاياتِ الفرد، وهي قيمةٌ تُحقِّقُ مبدأَ الاختيارِ الإنسانيِّ على ضوءِ التَّوحيدِ والشَّرائع. وللحرِّيةِ أبعادٌ، فمرّةً نتحدَّثُ عن الحرِّيةِ بمَعنى التحرُّرِ من قيودِ النَّفسِ والشَّهوات، وهذا ما بيَّناهُ أعلاهُ في قيمةِ العُبوديّة، ومرّةً نتحدَّثُ عن الحرِّيةِ بمَعنى حرِّيةِ الفكرِ والمُعتقَدِ والتحرُّرِ من المَشهوراتِ وما أُلفِيَ عليهِ الآباءُ. وهذه الأخيرةُ هي محلُّ الكلامِ في عنواننا هذا.

وقد أكَّدَ القرآنُ الكريمُ على هذا المَبدأ - بالمَعنى الثّاني المُبيَّنِ أعلاهُ - فقال عزَّ من قائل: ﴿**لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّ فَمَن يَكۡفُر بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقال ﴿**وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ**﴾ [هود: ١١٨]، ﴿**قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَد جَآءَكُمُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡ فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَا وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٍ**﴾ [يونس: ١٠١]، ﴿**وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ**﴾ [يونس: ٩٩]. يتَّضحُ من هذه الآياتِ أنَّ النّاسَ أحرارٌ في اختيارِ ما يُريدونَ، وهذا بنفسِه حقٌّ واضحٌ شرَعَه الله تعالى للنّاسِ، إلا أنَّ عليهِم تحمُّلَ تبعاتِ هذا الاختيارِ، وتبعًا

١ - محمد باقر الصدر، صورة عن اقتصاد المجتمع الإسلاميّ، ص ١٠.

لاختيارِهم يُسلَبونَ جُملةً من الحُقوق.

وإذا تأمَّلْنا نعرفُ أنَّ هذا بالدِّقة ليسَ حقًّا، وإنْ أمكنَهُمُ اختيارُه عمليًّا، باعتبار أنَّ ما يكونُ حقًّا هو ما يَحفَظُ قيمةَ الإنسان، ويُحقِّقُ مَصالحَه الواقعيّةَ - كما بيَّنّا في معرضِ الحديثِ عن المَبادئِ - بعدَ أن يُقِرَّ بوَحدانيّةِ اللهِ، ويَرعى حقَّه جلَّ وعَلا.

ولهذا نَرى أنَّ المشركينَ بحسبِ ما جاءَ في القرآن الكريم يَندمونَ على فعلتهم هذه يومَ القيامة حيثُ يَقولون: ﴿**سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَو شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَا قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ**﴾ [الأنعام: ١٤٨].

ومعَ ذلك فإنَّ اللهَ - لرأفته ورحمته - قد أمرَ عبادَهُ الصّالحينَ بنَهي هؤلاءِ عن المُنكَرِ الذي يَجترحونَ، ودَعوتهم للمَعروفِ الذي يتجاهلونَ، وهذا حقٌّ يَرعى مَصلَحتَهم. كما أنَّ اللهَ تعالى قد أوجبَ لهم جملةً من الحقوق الأُخرى - وفقَ المنظومة الإسلاميّة أيضًا - على اختلاف انتماءاتهم. فقال في حقِّ أهلِ الكتاب: ﴿**لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَلَمۡ يُخۡرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ أَن تَبَرُّوهُمۡ وَتُقۡسِطُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ**﴾ [الممتحنة: ٨] ، وقال في المشركينَ: ﴿**إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ثُمَّ لَمۡ يَنقُصُوكُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَمۡ يُظَٰهِرُواْ عَلَيۡكُمۡ أَحَدٗا فَأَتِمُّوٓاْ إِلَيۡهِمۡ عَهۡدَهُمۡ إِلَىٰ مُدَّتِهِمۡ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ**﴾ [التوبة: ٤]، وقال ﴿**وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ**﴾ [التوبة: ٦].

ولا يُقالُ إنَّ التَّشريعاتِ الإسلاميّةَ قد وَضعَتْ حدًّا لهذه الحرِّية، فهي بالتّالي لا تَرعى هذه القيمةَ، فإنَّه يُقال في الجوابِ على ذلك: صحيحٌ أنَّ الإسلامَ قد وضعَ حدًّا للحرِّيةِ إلا أنَّ شأنَه في ذلك شأنُ باقي التَّشريعاتِ القانونيّة البَشريّة الوَضعيّة، وأيِّ تنظيمٍ اجتماعيٍّ عقلائيٍّ، حيثُ جعلَ الجميعُ حدودًا لهذه الحرِّية، كلٌّ وفقَ مَنظومتِه الفِكريّةِ ومَبادئِه وقِيَمِه النّابعةِ منها.

وبتدقيقِ النَّظرِ بكلِّ ما تقدَّمَ يتَّضحُ أنَّ الإسلامَ مُنسجِمٌ معَ مبادئِه، فإنَّه يُريدُ للإنسانِ أن يصلَ

إلى كماله الحقيقيِّ، وفقًا لمبدأ الاختيار الإنسانيِّ، بما يُراعي مَبدئيّةَ حقِّ الله تعالى ومَبدئيّةَ وجودِ الآخرِ ومَوقعيّةَ الإنسان في نظامِ الخَلق، ويُحقِّقُ قِيمةَ العُبوديّةِ لله تعالى وقيمةَ العَدالةِ، وحتّى قيمةَ الحرِّيةِ الفِكريّةِ لمَن اختارَ حِفظَ مَصالحِه الواقعيّةِ.

خلاصةٌ واستنتاج

قوامُ هذه الدِّراسةِ المُختصَرةِ بيانُ المَبادئ - بمَعنى الأُسسِ والمُنطَلقاتِ - والقِيَمِ - بمَعنى الأهدافِ والأغراضِ العاليةِ - العامّةِ لحقوقِ الإنسانِ في القرآنِ الكريم، وارتباطِها فيما بينَها، وبيانِ مَدخليّتِها في سبيلِ الوُصولِ إلى الحقوقِ الإنسانيّةِ. وخلاصتُها بالبَيانِ التّالي:

أولًا: المَبادئُ العامّةُ لحقوقِ الإنسانِ في القرآنِ الكريم، وهي خمسةٌ على ما ذَكرْنا:

١. **المَبدأ الأوَّلُ:** حقُّ الله تعالى: وهو مَنشأُ الحقوقِ ومَبدؤُها، ومنهُ تتفرَّعُ سائرُ الحقوقِ، وهو محلُّ تمَايُزِ الإسلامِ عن غيرِه من المَنظوماتِ الفِكريّةِ.

٢. **المَبدأُ الثّاني:** مَوقعيّةُ الإنسانِ في نظامِ الخَلق: وفيه تعرَّضْنا لبيانِ مَقامِ الخِلافةِ والتّكريمِ الإلهيِّ للإنسانِ، وضرورةِ مُراعاةِ هذه المكانةِ والحِفاظِ عليها، حتّى مِن قِبَلِ الإنسانِ نفسِه.

٣. **المَبدأُ الثّالثُ:** الاختيارُ والإرادةُ الإنسانيَّين: وفيه تعرَّضْنا لبيانِ هذه الصِّفةِ الجَوهريّةِ في الإنسانِ، وأنَّها مَنشأُ رِفعتِه وتَسافُلِه أيضًا، وبها يَكتسِبُ الإنسانُ حقوقَه، ويُعطي الآخَرَ حقَّه.

٤. **المَبدأُ الرّابعُ:** نظامُ الولايةِ والقيادةِ الإلهيّةِ: وفيه تعرَّضْنا لبيانِ مَرجعيّةِ تَطبيقِ الحُقوقِ، وما يتفرَّعُ عنه من حقوقِ الوليِّ والمُولَّى عليه.

٥. **المَبدأُ الخامس:** وجودُ الآخرة: وفيه تعرَّضْنا لبيانِ حقيقةِ المَصالحِ الدُّنيويّة، مُقارنةً بالآخرةِ دارِ القَرارِ والخُلودِ، ولزومِ مُراعاةِ قِيَمِ ومَصالحِ عالَمِ الآخرةِ في التَّشريعاتِ الحُقوقيّةِ للإنسانِ.

ثانيًا: القِيَمُ العامّةُ التي تقومُ عليها حقوقُ الإنسانِ على ضَوءِ القرآنِ الكريم، فتعرَّضْنا لبيانِ ثلاثِ قِيَمٍ:

١. **القيمةُ الأولى:** العُبوديّةُ لله تعالى: بيَّنّا فيها استنادَ هذه القيمةِ للمَبدأ الأوَّل، أي حقِّ الله تعالى، والأثرِ الإيجابيِّ لهذه القيمةِ في استنباطِ الحقوقِ وإحقاقِها، وفقًا لمبدأ الاختيارِ الإنسانيِّ، الذي يُكرِّسُ بإرادتِه هذه القِيمةَ في نفسِه.

٢. **القيمةُ الثانيةُ:** العَدالة: بيَّنّا فيها مَوقعيّةَ هذه القيمةِ في المَنظومةِ الإسلاميّةِ، وأنَّ تَحقيقَها لا يكونُ إلا بإعطاءِ الحقوقِ واحترامِها.

٣. **القيمةُ الثّالثةُ:** الحُرِّية: بيَّنا فيها استنادَ هذه القيمةِ إلى مبدأ الاختيارِ الإنسانيِّ ومَركزيّتِه في اكتسابِ الحُقوقِ، والوصولِ إلى الغاياتِ السّاميةِ.

وبناءً على ما تقدَّمَ لا بدَّ لأيِّ باحثٍ، أثناءَ محاولتِه استنباطَ حقوقِ الإنسانِ في الإسلامِ، وفقًا للرُّؤيةِ القرآنيّةِ، وانتقاءِ التَّشريعاتِ المُحقِّقةِ لذلكَ، أن يُراعي المَبادئَ العامّةَ، وكيفيّةَ الانطلاقِ من هذهِ المبادئِ، لتحقيقِ القِيَمِ العُليا على الصَّعيدِ الفَرديِّ والجَماعيّ.

فمِن خلالِ ما تقدَّمَ نعرفُ أنَّ المحوريّةَ – وفقًا للقرآنِ الكريمِ – لحَقِّ الله تَعالى أوَّلًا وبالذّات، الذي تَتفرَّعُ منه سائرُ الحقوقِ، التي منها حقوقُ الإنسانِ، الذي شرَّفَه اللهُ تعالى وكرَّمَه وفضَّلَه على كثيرٍ ممّا خلقَ، شرطَ تحقيقِ قيمةِ العُبوديّةِ في النَّفسِ، بالتحرُّرِ من قيودِ الشَّهواتِ، وتَحقيقِ مَفهومِ العَدالةِ من خلالِ عَدمِ الإضرارِ بما حولَه ومَن حولَه. فهو كائنٌ مُختارٌ ومُكلَّفٌ ذو عقلٍ وإرادةٍ، يتحمَّلُ مَسؤوليّةَ وتَبعاتِ أفعالِه، كما أنَّه غيرُ مُخلَّى السِّربِ ومُطلقِ العَنانِ، وإنَّما يَنبغي

عليه الخضوعُ للإرادة التَّشريعيّة الإلهيّة، ونظام القيادة الإلهيِّ، المُتمثِّل بالطّاعة لله تعالى ومَن نصَّبَه وَليًّا يُراعي مَصالحَه بحسبِ النَّظرة الإلهيّة، بما يُحقِّقُ مبدأَ الولاية. كلُّ ذلكَ في سبيلِ إحقاق الحقِّ، وإرساءِ العَدالة، وتشييدِ أُسسِ الحياةِ الطَّيبةِ على هذه الأرضِ، وحفظِ ملاكاتِ عالَمِ الآخرة.

المصادر

القرآن الكريم

■ محمد باقر الصدر، صورة عن اقتصاد المجتمع الإسلاميّ، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط١- ١٩٧٩م.

■ محمد بن علي بن بابويه (الصدوق)، من لا يحضره الفقيه، مؤسسة النشر الإسلامية التابعة لجماعة المدرسين، قم المقدسة، ط- ١٤٢٩هـ.

■ محمد تقي مصباح اليزدي، الأخلاق في القرآن الكريم، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط١-٢٠٠٤م.

■ محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة النشر الإسلامية التابعة لجماعة المدرسين، قم المقدسة، (د. ت).